أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية

أ.د. محمد علي الربيدي [1,*]
أ. عبد الإله أحمد خبه [2]

© 2020 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2020 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن
[2] باحث، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن
*عنوان المراسلة: dr.marubaidi@hotmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية. ولتحقيق هذا الهدف، تمّ الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده (18) بنكاً عاملاً في الجمهورية اليمنية، وقد أخذت منه عينة بلغ عددها (14) بنكاً ممثلة بعدد (190) موظفاً من المدققين الداخليين، ولجان التدقيق والمدراء الماليين، وتم تحليل (155) استبانة بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وأوصت الدراسة بتبني إجراءات في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية، منها: توفر السلطة الكافية لنشاط التدقيق الداخلي، وأن يتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة، بالإضافة إلى إجراء التقييم الدوري والمستمر لنشاط التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية: البنوك، فاعلية نظام الرقابة الداخلية، معايير صفات التدقيق الداخلي، اليمن.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

The Impact of the Standards Implementation of Internal Audit Attributes on the Internal Control System Effectiveness: A Field Study of Banks in Yemen

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of the implementation of internal audit characteristics on the effectiveness of the internal control system in banks in Yemen. To achieve the objective of this study, a questionnaire was designed as a tool for collecting the data from the study community which consisted of (18) banks in Yemen, (14) of which, in Sana'a city, were taken as a sample. The sample consisted of 190 employees selected from the internal auditors, internal audit committees and finance managers. The SPSS was used to analyze 155 questionnaires that were valid for analysis. The results of the study revealed that there is a statistically significant positive impact on the implementation of all standards of internal audit characteristics on the effectiveness of the internal control system. In the light of the findings, the study recommends that the Yemeni banks should adopt procedures to enhance the effectiveness of the internal control system, including providing sufficient authority for the internal audit activity The team of internal audit should have absolute independence and continuous training in line with international standards and developments; in addition, conducting a periodic and continuous evaluation of the internal audit activity is recommended to enhance the effectiveness of the internal control system.

Keywords: banks, the effectiveness of the internal control system, internal audit characteristics, Yemen.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

المقدمة:

يُعد ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية السبب الرئيس لتعرض العديد من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية إلى انهيارات وأزمات مالية كبيرة خصوصاً في القطاع المصرفي (Basel Committee on Banking Supervision, 2011). ويُقصد بفاعلية نظام الرقابة الداخلية مدى نجاح نظام الرقابة الداخلية في الوصول إلى نتائج لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المؤسسة المتمثلة في موثوقية التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والأنظمة، وفاعلية العمليات التشغيلية (Saidin & Badara, 2013).

ولأهمية فاعلية نظام الرقابة الداخلية، أصدرت لجنة للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision) في سويسرا، (29) مبدءاً لنظام الرقابة الداخلية حتى يعمل بفاعلية (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2014). وقد تم إصدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية من قبل لجنة رعاية المؤسسات (Committee of Sponsoring Organization's-COSO) عام 1992م. وأصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (The Canadian Institute of Chartered Accountants-CICA) في عام 1995م، نموذج مقاييس الرقابة (COCO). وقد أصدر الكونغرس الأمريكي في عام 2002، قانون ساربنيز-أوكسلي (Sarbanes-Oxley) (SOX, 2002) (Lakis & Giriūnas, 2012, 146). ولم تكن اليمن بمعزل عن ذلك، فقد تم إصدار دليل حوكمة البنوك من قبل البنك المركزي اليمني في عام 2010م، والذي ألزم أن يكون لكل بنك نظام فعّال للرقابة الداخلية (البنك المركزي اليمني، 2010).

وزاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بمعايير صفات التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors-IIA) في أمريكا، والتي تُمثل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعّال (Keane, Elder, & Albring, 2015). ويتمثل تأثير معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية، تُمكن المنشأة من الحفاظ على ضوابط رقابية فعّالة تزيد من فاعلية العمليات التشغيلية، وتحفز الموظفين على الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، وتضمنت دقة التقارير المرفوعة مما يمكن الإدارة من اتخاذ الاجراءات التصحيحية في التوقيت المناسب، وفقاً لدراسات كل من شملال (2016)، وAbbass وAleqab (2013)، وModibbo (2015)، وAdagye (2015)، وHrebik (2015).

وتُعد فاعلية نظام الرقابة الداخلية ذات أهمية خاصة في البنوك; لكونها تعزز الثقة لدى المستثمرين بالأنشطة التي تقدمها تلك البنوك، كما أن معايير الصفات سيكون لها أثر في نجاح البنوك في تحقيق أهدافها (الشوبكي، 2014)، واستناداً إلى نظرية السمات ونظرية الطوارئ فإن هناك أثراً إيجابياً لمعايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وبما أن البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية ليست بمعزل عما يجري في البنوك الخارجية، فإن لفاعلية نظام الرقابة الداخلية أهمية في حماية العمليات المصرفية وتوفير الثقة في البنوك وإدارتها من قبل العملاء والمساهمين. لذا فإن الهدف الرئيس للدراسة الحالية يتمثل في قياس أثر معايير صفات الدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

الإطار النظري:

أبعاد فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

تُعد مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO)، المقياس الأفضل لفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كأبعاد للمتغير التابع. وتشمل هذه المكونات: البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والمتابعة. وقامت لجنة رعاية المؤسسات في عام 2013م بتطوير هذا الإطار بإضافة 17 مبدأ، والتي تمثل المفاهيم الأساسية لكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية. فإذا كانت المكونات موجودة وفعّالة ستتحقق أهداف نظام الرقابة الداخلية، ومن ثمّ يعتبر نظام الرقابة الداخلية قوياً وفعّالاً.

1. بُعد البيئة الرقابية:

تُعد البيئة الرقابية المكون الرئيس للرقابة الداخلية، ومن خلالها توجد بقية المكونات، وذلك وفقاً لدراسات كل من Saidin وBadara (2013)، Shamsuddin وJohari (2014)، الحسيني والسعبري (2017)، Gamage، Lock وFernando (2014)، ودراسة الخالدي (2015). وتُشير لجنة رعاية المؤسسات (COSO) إلى أن البيئة الرقابية عبارة عن مجموعة من المعايير، أو العمليات، أو البُنى التي توفر أساساً لتنفيذ الرقابة الداخلية. وتوجد عدة عناصر للبيئة الرقابية، تُمكن من وجود هيكل قوي وفعال لنظام الرقابة الداخلية، والتي تمثل مؤشرات لقياس بُعد البيئة الرقابية، منها: منظومة القيم الأخلاقية والنزاهة، ووجود مجلس إدارة فعال، وهيكل تنظيمي، وتخصيص للسلطات والمسؤوليات، وسياسات شفافة للموارد البشرية، ووضع آليات للمساءلة، ووضع مقاييس الأداء والحوافز والمكافآت الأخرى المناسبة للمسؤوليات على جميع مستويات المنشأة وتقييمها من أجل الملاءمة المستمرة لمسؤوليات نظام الرقابة الداخلية الفعال (COSO, 2013).

2. بُعد تقييم المخاطر:

يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال أن تقوم الإدارة بتحديد المخاطر وتحليل أسباب حدوثها وتقييم درجة خطورتها ومدى تأثيرها على البيانات المالية (لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2014). وأضاف Adagye (2015) أن القدرة على تقييم المخاطر وإدارتها، يساعد الإدارة على تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية. وبحسب نموذج لجنة رعاية المؤسسات (COSO) يُعد تحديد أهداف المنظمة، وتحديد المخاطر والفرص، والسياسات، والتخطيط، مقاييس لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة (الخالدي، 2015).

3. بُعد الأنشطة الرقابية:

تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو تقليل المخاطر التي يمكن أن تعيق إنجاز أهداف المنشأة، ومثال ذلك: التفويض الواضح للسلطة والصلاحيات، والفصل بين المهام، وحصر حق الوصول إلى قواعد البيانات التكنولوجية للمرخص لهم فقط بما يتناسب مع مسؤولياتهم الوظيفية، وحماية أصول المنشأة، ونشر السياسات والإجراءات الرقابية التي تدعم توجهات الإدارة التي تضع السياسات موضع التنفيذ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، (Mahadeen, Al-Dmour, Obeidat, & Tarhini, 2016; COSO, 2013).

4. بُعد المعلومات والاتصالات:

يُسهم بُعد المعلومات والاتصالات في تحديد وتوصيل المعلومات المطلوبة للرقابة الفعّالة، وفق إطار زمني مناسب للمستخدمين الداخليين والخارجيين، مما يمكنهم من تنفيذ مسؤولياتهم (Saidin & Badara, 2013). وأضافت دراسة الحسيني والسعبري (2017)، أنه إذا لم يكن هناك في الوحدة الاقتصادية نظام يقوم بتوفير معلومات كافية وملائمة إلى الأشخاص المعنيين في الوحدة، فإن نظام الرقابة الداخلية يصبح قليل الفاعلية، ووفقاً لإطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO, 2013)، يتم قياس المعلومات والاتصال من خلال عدة مؤشرات، منها: اختيار المعلومات ذات الصلة، والاتصال الخارجي، والاتصال الداخلي.

5. بُعد المراقبة:

يشمل بُعد المراقبة الفحص الدوري والمستمر لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة لتحديد فيما إذا كانت الرقابة الداخلية فعالة، ومصممة بشكل كاف، ويتم تنفيذها بشكل صحيح وفعّال، وتحديد الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب، وتحديد مواطن الضعف في النظام الرقابي، والرفع بأوجه القصور والتعديلات المقترحة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وذلك وفقاً لدليل حوكمة البنوك (البنك المركزي اليمني، 2010) وذلك بحسب دراسة Karagiorgos، Drogalas وGiovanis (2013)، ودراسة Gamage et al. (2014). ويمكن قياس بُعد المراقبة في المنشأة من خلال عدة مؤشرات، أهمها: إجراء تقييمات مستمرة و/ أو منفصلة، وتقييم أوجه القصور والإبلاغ عنها.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

معايير صفات التدقيق الداخلي:

يُقصد بمعايير صفات التدقيق الداخلي كمتغير مستقل رئيس، السمات والخصائص الواجب توافرها في المدققين الداخليين ودوائر التدقيق الداخلي (IIA, 2017, 2). وتتضمن معايير صفات التدقيق الداخلي أربعة معايير كمتغيرات مستقلة فرعية، هي: معيار الغرض والسلطة والمسؤولية، ومعيار الاستقلالية والموضوعية، ومعيار المهارة والعناية المهنية اللازمة، ومعيار برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

1. **الغرض والسلطة والمسؤولية:**

يُشير معيار التدقيق الداخلي رقم 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية: إلى أنه يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي في وثيقة يُطلق عليها" ميثاق التدقيق الداخلي. وبحسب مبدأ Basel (5) يجب أن يكون لكل بنك ميثاق للتدقيق الداخلي، بحيث يبين الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي ومكانته وصلاحيته داخل البنك بطريقة تعزز من فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي (Basel Committee on Banking Supervision, 2011). ويُمكن قياس هذا المتغير المستقل من خلال عدة أبعاد، أهمها: بُعد الغرض من نشاط التدقيق الداخلي، وبُعد سلطة نشاط التدقيق الداخلي، وبُعد مسؤولية نشاط التدقيق الداخلي.

2. **الاستقلالية والموضوعية:**

يُشير معيار التدقيق الداخلي رقم 1100 الاستقلالية والموضوعية إلى أنه يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية (IIA, 2017, 4). وبحسب دراسة Sakour وLaila (2015) يُعد استقلال نشاط التدقيق الداخلي المحرك الرئيسي لوظيفة التدقيق الداخلي، وبحسب المادة (4) من القرار الجمهوري (5) لسنة 2010م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية بوحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاعين العام والمختلط بالجمهورية اليمنية يجب أن يكون المدققون الداخليون مستقلين عن النشاط الذي يقومون بتدقيقه; لأن ذلك يمكنهم من تنفيذ مهامهم واختصاصاتهم بمهنية وموضوعية (لجنة التدقيق الداخلي، 2012، 2). ويُمكن قياس متغير الاستقلالية من خلال ثلاثة أبعاد، هي: بُعد الاستقلالية التنظيمية، وبُعد التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة، وبُعد معوقات الاستقلالية.

3. **المهارة والعناية المهنية اللازمة:**

ينص معيار التدقيق الداخلي رقم 1200 المهارة والعناية المهنية اللازمة: على أنه يجب إنجاز مهام التدقيق الداخلي بمهارة مع توخي العناية المهنية اللازمة (IIA, 2017, 7). وبحسب دراسة Dellai وOmri (2016)، Mohamud (2013)، ودراسة Alzeban وSawan (2013) يجب أن يكون لدى موظفي التدقيق الداخلي معارف ومهارات مهنية وكفاءة فنية مناسبة، بالإضافة إلى معرفة كافية بوظيفة التدقيق الداخلي. ويُمكن قياس المهارة والعناية المهنية اللازمة من خلال عدة أبعاد، منها: بُعد المهارة، وبُعد العناية المهنية اللازمة، وبُعد التطوير المهني المستمر.

4. **برنامج تأكيد وتحسين الجودة:**

ينص معيار التدقيق الداخلي رقم 1300 برنامج تأكيد وتحسين الجودة على أنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامج تأكيد وتحسين الجودة ويحافظ عليه، بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي لتحديد مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق، ومبادئ أخلاقيات المهنة، واختبار كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين المتاحة فيه (IIA, 2017, 8). ويُمكن قياس متغير برنامج تأكيد وتحسين الجودة من خلال بُعدين، هما: بُعد متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة، وبُعد التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة.

النظريات المفسرة للنموذج المعرفي:

1. **نظرية السمات:**

تهدف نظرية السمات إلى التعبير عن السلوك التوافقي في القيادة (إدارة التدقيق الداخلي في الدراسة الحالية)، ويُعد ألبورت وجيمفورد وكاتل من أبرز المنظرين لنظرية السمات، حيث تم النظرُ إلى السمات بأنها صفات أو خصائص مميزة ثابتة تظهر للعيان باستمرارٍ في المواقف المختلفة على شكل أفعال وسلوكيات متنوعة (Rao & Rao,1997).

وبحسب دراسة آل ياسين (2014) فقد توصلت العديد من الدراسات إلى العديد من السمات الواجب توافرها لدى القيادة (إدارة التدقيق الداخلي في الدراسة الحالية)، منها: الاستعداد لتحمل المسئولية، والقدرة على التخطيط والتنظيم، الاستقلالية، والسرعة في اختيار البدائل المناسبة، والقدرة على اتخاذ القرار، وتعزز نظرية السمات من القيام بعملية الرقابة للتحقق من إنجاز الأعمال على أفضل وجه.

وتظهر علاقة نظرية السمات بالدراسة الحالية من خلال أنه لأجل تحقيق نظام فعال للرقابة الداخلية يجب أن تتصف الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالعديد من الصفات القيادية والمهارية التي تمكنهم من وضع السياسات والإجراءات وإصدار التعليمات اللازمة، والقيام بعملية الإشراف والمراقبة. كما يجب أن يتصف نشاط التدقيق الداخلي بالسلطة والمسؤولية والاستقلالية والمهارة وضمان الجودة حتى يتم اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لتصحيح ذلك.

2. **نظرية الطوارئ:**

يعود تاريخ ظهور نظرية الطوارئ إلى بداية السبعينيات، ويُعد Otley أول من أدخل نظرية الطوارئ في مجال المحاسبة الإدارية، حيث اعتمدت بعض الدراسات على حالات تربط بين ممارسات المحاسبة الإدارية ومكونات نظام الرقابة الإدارية باعتبارها عوامل شرطية أو بيئية تؤثر في تنوع ممارسات نظام الرقابة الإدارية (عبيد الله، 2017).

وتظهر علاقة نظرية الطوارئ بهذه الدراسة من خلال أنه لا يوجد نظام للرقابة الداخلية ثابت وموحد لكل المنشآت وإنما يتغير بحسب المنشأة وحجمها ونشاطها والمتغيرات الداخلية والخارجية، لهذا يجب على الإدارة اختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية للتأكد من كفايته وفاعليته في بعض الحالات الطارئة.

الدراسات السابقة:

يُستدل من الدارسات السابقة التي تناولت أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية (Modibbo, 2015; Sakour & Laila, 2015; Shamsuddin & Johari, 2014؛ برابح، 2015)، أن هناك أثراً إيجابياً لمعايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية. ويمكن تحديد هذا الأثر من عدة زوايا، هي: أثر تطبيق معيار الغرض والسلطة والمسؤولية، ومعيار الاستقلالية والموضوعية، ومعيار المهارة والعناية المهنية اللازمة، ومعيار برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وفيما يتعلق بمعيار الغرض والسلطة والمسؤولية أشارت دراسة عليوي والغربان (2011) إلى أنه لكي يتمكن المدقق الداخلي من أداء مهامه يجب أن يمنح السلطة التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه. وقد توصلت دراسة Shamsuddin وJohari (2014) إلى أن تحديد غرض نشاط التدقيق الداخلي، ومنحه السلطة الكافية، تؤثر بشكل إيجابي في فاعلية مكونات نظام الرقابة الداخلية. ووفقاً لدليل حوكمة البنوك بالجمهورية اليمنية يقع على عاتق رئيس وأفراد التدقيق الداخلي مسئولية وضع خطة تدقيق سنوية وتنفيذها، وتقديم تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة (البنك المركزي اليمني، 2010).

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

وبالنسبة لمعيار الاستقلالية والموضوعية أكدت دراسة Dambatta (2004) أن عدم استقلالية المدقق الداخلي يؤدي إلى عدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وقد أشارت دراسة كل من برابح (2015)؛ و Adagye (2015) إلى أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية تستند إلى استقلاليةَ وموضوعية المدققين الداخليين، وأضافت دراسة .Keane et al (2015)، أن استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي تؤثر في الإفصاح عن مشاكل فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى المنشأة.

وفيما يختص بمعيار المهارة والعناية المهنية اللازمة توصلت دراسة Modibbo (2015) إلى أن ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية جاء نتيجة لعدم كفاءة وتدريب موظفي التدقيق الداخلي على مواجهة التحديات في عمليات نظام الرقابة الداخلية. وأكدت دراسة Arens (2013) إلى أن مهارات وخبرات وكفاءة المدققين الداخليين هي أمر أساس لضمان قدرتهم على تقديم المشورة بشأن فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأضافت دراسة كل من Shamsuddin وJohari (2014)، وAbbass وAleqab (2013) أن تمتع المدقق الداخلي بالمهارة والتدريب المستمر يعزز من فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وقد توصلت دراسة الحسناوي (2017) إلى أن ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية جاء نتيجةً لعدم توفر المؤهلات العلمية والعملية للمدققين الداخليين، وعدم إشراكهم في الدورات التدريبية لتطوير مهاراتهم .

وما يخص معيار برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي فإن دراسة Oussii وTaktak (2018) أشارت إلى أن جودة نظام الرقابة الداخلية مرتبط بمستوى تأكيد جودة التدقيق الداخلي. وأضافت دراسة Saidin وBadara (2013) أن عملية المتابعة والتقييم لوظيفة التدقيق الداخلي تعد إحدى وسائل قياس فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة؛ مما يترتب عليه زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وأضافت دراسة Prawitt، Sharp وWood (2012)، أن الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم نشاط التدقيق الداخلي تعزز من فاعلية التدقيق الداخلي وتؤثر إيجابياً على الأداء التنظيمي من خلال تقليل المخاطر وتكاليف التشغيل.

مشكلة الدراسة:

يلاحظ من خلال الدراسات التي تناولت موضوع فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الجمهورية اليمنية، أن بيئة الأعمال في اليمن تعاني من ضعف وقصور في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، نتيجة عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية، وضعف الاهتمام بالكادر الوظيفي، وعملية الإبلاغ والإشراف والمتابعة (الشرعبي، 2014). علاوة على ما سبق، فإن ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، مرتبط بغياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة، وعدم تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 2010). وأما على المستوى الخاص فقد انهار البنك الوطني للتجارة والاستثمار في عام 2005م، بسبب ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الاحتيال في البنك، وذلك بسبب عدم التفعيل الكامل لنظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة البنك (الشرعبي، 2014).

ووفقاً لدراسة الربيدي (2012) فإن أكثر عوامل ضعف فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية مرتبطة بعدم الفصل بين الواجبات، وإهمال الإدارة العليا لنظام الرقابة الداخلية، وتجاهل المتابعة للتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وعدم رفع تقارير الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. وأوصت دراسة Al-Matari، Mohammed وAl-Matari (2017) بأن على الإدارات العليا في البنوك اليمنية أن تعزز من دورها الرقابي والإشرافي للجوانب ذات الصلة. وكما توصلت دراسة العمري وعبدالمغني (2006) إلى أن هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية في البنوك اليمنية بسبب ضعف اهتمام الإدارات العليا بدعم استقلال وظيفة التدقيق الداخلي وإعطائها الصلاحيات الكافية لأداء مهامها بكفاءة.

وبناء على التحليل السابق تمت صياغة التساؤلات الآتية :

التساؤل الأول: ما مدى تحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

التساؤل الثاني: ما مدى توافر معايير صفات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

التساؤل الثالث: ما أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس السابق التساؤلات الفرعية الآتية:

ما أثر تطبيق معيار غرض وسلطة ومسؤولية التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

ما أثر تطبيق معيار استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

ما أثر تطبيق معيار المهارة والعناية المهنية اللازمة للتدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

ما أثر تطبيق معيار برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الأول: تحديد مدى تحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

الهدف الثاني: معرفة توافر معايير صفات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

الهدف الثالث: قياس أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر تطبيق معيار غرض وسلطة ومسؤولية التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.
2. قياس أثر تطبيق معيار استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.
3. قياس أثر تطبيق معيار المهارة والعناية المهنية اللازمة للتدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.
4. قياس أثر تطبيق معيار برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة أنها تتناول فاعلية نظام الرقابة الداخلية باعتبارها عاملاً أساسياً لتوفير تأكيد مناسب بشأن تحقيق أهداف المنشأة، وذلك من خلال معايير صفات التدقيق الداخلي. علاوة على أن هذه الدراسة توضح كيفية مساهمة معايير صفات التدقيق الداخلي في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى إعداد نموذج معرفي، لتحديد أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي: (الغرض والسلطة والمسؤولية، الاستقلالية والموضوعية، المهارة والعناية المهنية اللازمة، برنامج تأكيد وتحسين الجودة) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من استخدام نظريتي السمات والطوارئ في تفسير النموذج المعرفي.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية العملية للدراسة أنها تناولت موضوع فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومعايير صفات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، والذي يمكن من خلالهما رفع مستوى الخدمات المصرفية المقدمة، وترشيد اتخاذ القرارات، وتزويد الإدارة العليا في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية بمؤشرات عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومدى إمكانية الاعتماد على تقارير المدققين الداخليين. وكما أن هذه الدراسة تمكن المدققين الداخليين في الجمهورية اليمنية من إدراك معايير صفات التدقيق الداخلي التي يجب أن يتسموا بها أثناء أداء مهامهم. علاوة على مساعدة المدققين الخارجيين في اليمن، على تحديد مدى الاعتماد على نشاط التدقيق الداخلي أثناء القيام بعملية التدقيق، ومن ثم ترشيد تكاليف عملية التدقيق الخارجي، وتخفيض الوقت والجهد اللازمين لاختيار عينة التدقيق، مما يعزز من جودة التدقيق الداخلي، وتحديد الاختبارات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية.

النموذج المعرفي:

يوضح النموذج المعرفي متغيرات الدراسة والتي من خلال قياسها يمكن الإسهام في حل مشكلة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2010). ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية. بينما يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة بمعايير صفات التدقيق الداخلي، وبناءً على الإطار النظري، تم بناء النموذج المعرفي على النحو الآتي:

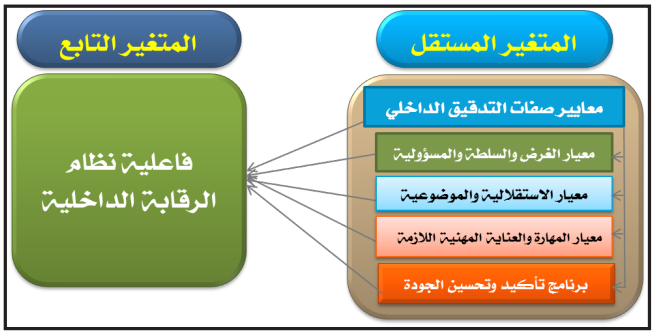

شكل (1): النموذج المعرفي

صياغة فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

وفقاً للإطار النظري والذي أشار إلى وجود أثر لمعايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، واستناداً لما ورد في دراسة Modibbo (2015)، وMohamud (2013) بأنه في حالة وجود أداء فعّال لمعايير التدقيق الداخلي (ومنها معايير الصفات)، فإن ذلك سيؤدي إلى تفعيل نظام الرقابة الداخلية. ومن خلال ما توصلت إليه الدارسات السابقة (Adagye, 2015; Dambatta, 2004; Sakour & Laila, 2015؛ برابح، 2015) والتي تؤكد أن هناك أثراً إيجابياً للتدقيق الداخلي – والتي تُعد معايير الصفات أحد جوانبها – في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية.

H: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

الفرضيات الفرعية :

ولغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة للدراسة تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الجزئية الآتية :

1. **الغرض والسلطة والمسئولية :**

بحسب الإطار النظري ومن خلال ما توصلت إليه الدراسات السابقة منها دراسة الحسناوي (2017) ودراسة Shamsuddin وJohari (2014) أن لتطبيق معيار الغرض والسلطة والمسؤولية أثراً إيجابياً في فاعلية نظام الرقابة الداخلية . وما توصلت إليه دراسة Shamsuddin وJohari (2014) أيضاً إلى أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية تتأثر سلباً في حال عدم تمكين المدقق الداخلي من مهامه؛ ونتيجة لذلك، تم صياغة الفرضية الفرعية الآتية :

H1: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الغرض والسلطة والمسؤولية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

2. **الاستقلالية والموضوعية :**

استناداً إلى الإطار النظري، ومن خلال ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (Arens, 2014; Dambatta, 2004؛ الحسناوي، 2017؛ شملال، 2016) بأن لاستقلال المدقق الداخلي وموضوعيته أثراً إيجابياً في فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وكما أضافت دراسة Modibbo (2015) أن استقلال التدقيق الداخلي يعد محدداً لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة. وما توصلت دراسة Arulalan وAnojan (2014) بأن الاستقلال التنظيمي يسهم في دقة عمل المدققين الداخليين وأداء أعمالهم مما يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وبناءً على ذلك تم صياغة الفرضية الفرعية الآتية :

H2: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الاستقلالية والموضوعية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

3. **المهارة والعناية المهنية اللازمة :**

توصلت العديد من الدراسات (Eldridge, Iwaarden, Wiele, & Williams, 2013; Mahadeen et al., 2016; Modibbo, 2015; Mustika, 2015؛ برابح، 2015؛ حسن، 2016؛ شملال، 2016؛ محمد، 2010؛ المقطري، 2011) إلى أن هناك أثراً إيجابياً لمعيار المهارة والعناية المهنية اللازمة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة؛ لأن ذلك يمكن المدقق الداخلي من تقدير المخاطر، ويزيد من دقة وقدرة المدققين على إنجاز الأعمال المناطة بهم؛ ونتيجة لذلك تمّت صياغة الفرضية الفرعية الآتية :

H3: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار المهارة والعناية المهنية اللازمة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

4. **برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي:**

تُعد المحافظة على برنامج لتطوير جودة التدقيق الداخلي من خلال التقييمات الداخلية والخارجية، والتقارير التي توضح مدى الالتزام بالمعايير المهنية تُعد أحد العوامل التي تزيد من جودة التدقيق الداخلي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية (Mustika, 2015)، ونتيجة لذلك تمت صياغة الفرضية الفرعية الرابعة الآتية :

H4: هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فهي وصفية : للكشف عن أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وهي تحليلية لتحديد أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، باستخدام الأساليب الإحصائية. علاوة على أن هذه الدراسة تعتمد على المنهج الكمي لتحويل التعبيرات الوصفية إلى أرقام صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

أداة الدراسة :

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين:

الجزء الأول: يتعلق بالفقرات الخاصة بالمتغير التابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية)، وقد تم تبويبه إلى خمسة أبعاد (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمتابعة والمراقبة).

الجزء الثاني: يتعلق بالفقرات الخاصة بالمتغير المستقل (معايير صفات التدقيق الداخلي). وقد اشتمل على أربعة متغيرات فرعية، هي: معيار غرض وسلطة ومسؤولية التدقيق الداخلي، ومعيار استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي، ومعيار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة للتدقيق الداخلي، ومعيار برنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي، وتم تبويب كل متغير مستقل فرعي إلى عدد من الأبعاد.

صدق وثبات أداة الدراسة :

1. الصدق الظاهري للدراسة : تمّ عرض قائمة الاستبانة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة وعددهم (8)، علاوة على شخصين مهنيين من العاملين في التدقيق الداخلي؛ للتأكد من أن الاستبانة تتضمن العدد الكافي من الفقرات الملاءمة لمتغيرات الدراسة، وقد أخذت مقترحاتهم فيما يتعلق بإضافة أو تعديل أو حذف بعض الفقرات.

2. ثبات الدراسة : تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) لكل متغيرات الدراسة; للتأكد من ثبات فقرات الاستبانة وترابطها، كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) لمتغيرات الدراسة

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	درجة الثبات	درجة المصداقية
فاعلية نظام الرقابة الداخلية	32	0.928	0.963
الغرض والسلطة والمسئولية	7	0.865	0.929
الاستقلالية والموضوعية	6	0.831	0.911
المهارة والعناية المهنية اللازمة	6	0.840	0.916
برنامج تأكيد وتحسين الجودة	7	0.821	0.905

ويلاحظ من الجدول (1) أن نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسية تراوحت بين (0.928) و(0.821)، وتدل هذه النتائج على أن هذه الأداة تتصف بدرجة مناسبة من الثبات; لكونها أعلى من درجة القياس المقبولة إحصائياً (0.80). وقد تراوحت درجة مصداقية الإجابات بين(0.963) و(0.905); وهذا يعني أن درجة المصداقية مرتفعة جداً، وأن العينة متجانسة، ويعتمد على نتائجها في التعميم على مجتمع الدراسة.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة العاملين في إدارة التدقيق الداخلي، ولجان التدقيق، والإدارات المالية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، والبالغ عددها (18) بنكا بحسب تقرير البنك المركزي اليمني. وقد جاء اختيار البنوك كمجتمع للدراسة، نظراً لأهمية فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، وللتحقق من فعالية وكفاءة عمليات التشغيل في البنوك، وللتأكد من موثوقية التقارير المالية، ومدى الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، علاوة على أهمية معايير صفات التدقيق الداخلي (المتغير المستقل) في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية (المتغير التابع) في البنوك.

2- عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة الحالية على (14) بنكاً، حيث تمّ استبعاد البنك الأهلي اليمني، نظراً لأن مركزه الرئيسي في عدن، وبنك قطر الوطني، وبنك التسليف للإسكان، ومصرف الرافدين، لعدم وجود مدققين داخليين، ولا لجان تدقيق في تلك البنوك. وتمّ اختيار هذه الإدارات في المركز الرئيسي بصنعاء، لكونها المعنية بنظام الرقابة الداخلية، وتستطيع الإجابة بوضوح وفهم عن فقرات الاستبانة. وقد تم استخدام طريقة الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة؛ لأنه بالإمكان الوصول إلى كافة أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع (190) استبانة بشكل مباشر وبطريقة قصدية على عينة الدراسة، واسترجع منها (158) استبانة بنسبة (83.2 %). وبعد فحص الاستبانات لمعرفة مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي استبعد منها (3) استبانات لعدم صلاحيتها، بحيث أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (155) استبانة، كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2): حجم عينة الدراسة ونسبة الاستجابة

م	البنك	مدققين داخليين	لجان تدقيق	مدراء ماليين	موزعة	مفقودة	استبانات معادة		استبانات صالحة للتحليل	
							مكتمل	غير مكتمل	العدد	النسبة
1	الإنشاء والتعمير	24	3	1	28	2	26	-	26	% 93
2	التسليف الزراعي	31	3	1	35	2	33	-	33	% 94
3	التضامن الإسلامي	12	3	1	16	3	13	-	13	% 81
4	اليمن والكويت	7	3	1	11	2	9	-	9	% 82
5	اليمن والبحرين	13	3	1	17	2	15	-	15	% 88
6	التجاري اليمني	8	3	1	12	2	10	1	9	% 75
7	اليمن الدولي	6	3	1	10	4	6	-	6	% 60
8	البنك الإسلامي اليمني	5	3	1	9	2	7	1	6	% 67
9	سبأ الاسلامي	8	3	1	12	-	12	-	12	% 100
10	الأمل	6	3	1	10	2	8	-	8	% 80
11	مصرف الكريمي	4	3	1	8	2	6	-	6	75%
12	اليمن الخليج	4	3	1	8	3	5	1	4	% 50
13	يونايتد بنك	3	3	1	7	3	4	-	4	% 57
14	البنك العربي	3	3	1	7	3	4	-	4	% 57
	إجمالي	134	42	14	190	32	158	3	155	

نسبة الاستجابة 83.2 %

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

الانحدار الخطي البسيط: ويستخدم لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، ويستخدم الانحدار الخطي البسيط لدراسة قوة الأثر بين متغيرين عدديين، وأثر المتغير الواحد المستقل على المتغير التابع.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد: ويستخدم لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

تحليل التباين الأحادي (T-Test): ويستخدم لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات لعينة واحدة أو لعينتين.

معامل ارتباط بيرسون: ويمثل مقياساً لدراسة الأثر بين متغيرين مستوى قياسهما نسبي، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين(-1، +1).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

التحليل الوصفي لمستوى تحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية (الهدف الأول للدراسة):

فيما يلي الجدول (3) الخاص بنتائج إجابات المبحوثين فيما يتعلق بتحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

جدول (3): فاعلية نظام الرقابة الداخلية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	Sig. الدلالة	التقدير اللفظي	الترتيب
1	البيئة الرقابية	3.93	.615	% 78.6	18.828	.000	عال	1
2	تقييم المخاطر	3.87	.548	% 77.4	19.686	.000	عال	2
3	الأنشطة الرقابية	3.85	.678	% 77.0	15.601	.000	عال	3
4	المعلومات والاتصالات	3.84	.630	% 76.8	16.580	.000	عال	4
5	المراقبة	3.81	.727	% 76.2	13.874	.000	عال	5
فاعلية نظام الرقابة الداخلية		3.87	.558	% 77.4	19.276	.000	عال	

ويتبين من الجدول (3) أن مستوى تحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية بكافة أبعاده (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمراقبة) كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87) وبنسبة موافقة (77.4 %)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (3 درجات). وكما بلغ الانحراف المعياري (0.558) بدرجة تشتت منخفضة، وهذا يدل على الاتفاق بين إجابات العينة. كما أن قيمة (t) المحسوبة ككل (19.28) معنوية عند مستوى دلالة (0.000) تدل على موافقة أفراد العينة على فقرات أبعاد نظام الرقابة الداخلية (تحقق فاعلية نظام الرقابة الداخلية) في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، بحسب إجابات المبحوثين.

التحليل الوصفي لمستوى توافر معايير صفات التدقيق الداخلي (الهدف الثاني للدراسة):

وفيما يلي الجدول (4) الخاص بنتائج إجابات المبحوثين فيما يتعلق بتوافر معايير صفات التدقيق الداخلي.

جدول (4): مدى توافر معايير صفات التدقيق الداخلي

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	Sig. الدلالة	التقدير اللفظي	الترتيب
2	الاستقلالية والموضوعية	4.25	.631	% 85.0	24.66	.000	عال جدا	1
1	الغرض والسلطة والمسؤولية	4.14	.604	% 82.8	23.45	.000	عال	2

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

جدول (4): يتبع

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	Sig. الدلالة	التقدير اللفظي	الترتيب
3	المهارة والعناية المهنية اللازمة	3.91	.672	% 78.2	16.72	.000	عال	3
4	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	3.79	.736	% 75.8	13.21	.000	عال	4
	توافر معايير صفات التدقيق الداخلي	4.02	.563	% 80.4	22.23	.000	عال	

ويتبين من الجدول (4) أن معايير صفات التدقيق الداخلي متوافرة بكافة عناصرها (الغرض والسلطة والمسؤولية، الاستقلالية والموضوعية، المهارة والعناية المهنية اللازمة، وبرنامج تأكيد وتحسين الجودة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.02) وبنسبة موافقة (80.4 %)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (3 درجات). وقد بلغ الانحراف المعياري (0.563) بدرجة تشتت منخفضة، وهذا يدل على الاتفاق بين إجابات العينة. كما أن قيمة (t) المحسوبة ككل (22.23) معنوية عند مستوى دلالة (0.000) تدل على موافقة أفراد العينة على توافر معايير صفات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، بحسب إجابات المبحوثين.

اختبار الفرضية الرئيسية (الهدف الثالث للدراسة):

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر معايير صفات التدقيق الداخلي كمتغير مستقل رئيس في فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير تابع. ويوضح الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية.

جدول (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية للدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	(R^2) معامل التحديد	اختبار F القوة التفسيرية	Sig. الأهمية الإحصائية	Df درجة الحرية	B بيتا Beta	Sig. مستوى الدلالة
معايير صفات التدقيق الداخلي	فاعلية نظام الرقابة الداخلية	0.768a	.590	211.733	0.000	148	.771	0.000

a المتغير التابع: فاعلية نظام الرقابة الداخلية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) أن معامل الارتباط R بين معايير صفات التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية (0.768) عند مستوى دلالة (0.000)، وتدل هذه النتيجة على أن هناك أثراً إيجابياً لتطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية. علاوة على أن معامل التحديد R^2 يظهر بقيمة (0.590)، وهذا يُفسر ما نسبته (0.590) من التغيرات في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية الناتجة عن تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي، كما يتبين من الجدول (5) أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة درجة بيتا (0.771) أي أن الزيادة في تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي بدرجة واحدة تقابلها زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية بقيمة (0.771)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (211.733)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000). وبناءً على ما سبق يمكن قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن "هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لتطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية".

اختبار الفرضيات الفرعية: تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

يستخدم تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر معايير صفات التدقيق الداخلي الفرعية (الغرض والسلطة والمسؤولية، الاستقلالية والموضوعية، المهارة والعناية المهنية اللازمة، برنامج تأكيد وتحسين الجودة) كمتغيرات مستقلة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير تابع، كما يوضح ذلك الجدول (6).

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

جدول (6): نتائج تحليل Model Summary

Model	معامل الارتباط R	التباين R Square	تعديل R Square	خطأ الانحراف المعياري
1	.797a	.635	.625	.346

a. المتغيرات المستقلة: برنامج تأكيد وتحسين الجودة، الاستقلالية والموضوعية، المهارة والعناية المهنية اللازمة، الغرض والسلطة والمسؤولية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (6) أن معامل الارتباط R بين معايير صفات التدقيق الداخلي المستقلة الفرعية ونظام الرقابة الداخلية (0.797) عند مستوى دلالة (0.000)، وتدل هذه النتيجة على أن هناك أثراً إيجابياً لتطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي المستقلة (الغرض والسلطة والمسؤولية، الاستقلالية والموضوعية، المهارة والعناية المهنية اللازمة، برنامج تأكيد وتحسين الجودة) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية. علاوة على أن معامل التحديد R^2 يظهر بقيمة (0.635)، وهذا يُفسر ما نسبته (0.635) من التغيرات في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية ناتجة عن تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلية المستقلة الفرعية.

جدول (7): نتائج تحليل ANOVA test

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
1	الانحدار	29.948	4	7.487	62.611	.000b
	البواقي	17.219	150	.120		
	الإجمالي	47.167	154			

a. المتغير التابع: فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

b. المتغيرات المستقلة: برنامج تأكيد وتحسين الجودة، والاستقلالية والموضوعية، والمهارة والعناية المهنية اللازمة، والغرض والسلطة والمسؤولية.

يوضح الجدول (7) نتيجة اختبار ANOVA. ويبين ذلك اختبار F بقيمة (62.611) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)؛ وهذا يشير إلى التأثير الكبير لمعايير صفات التدقيق الداخلي المستقلة الفرعية (الغرض والسلطة والمسؤولية، الاستقلالية والموضوعية، المهارة والعناية المهنية اللازمة، برنامج تأكيد وتحسين الجودة) في فاعلية نظام الرقابة الداخلية كمتغير تابع.

جدول (8) نتائج تفاصيل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	قيمة T	مستوى الدلالة
	B	الخطأ المعياري	Beta		
(Constant)	.802	.213		3.772	.000
الغرض والسلطة والمسؤولية	.340	.076	.368	4.488	.000
الاستقلالية والموضوعية	.340	.061	.346	4.145	.000
المهارة والعناية المهنية اللازمة	.311	.067	.404	5.049	.000
برنامج تأكيد وتحسين الجودة	.095	.053	.124	1.802	.044

يوضح الجدول (8) نتيجة اختبار الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكانت النتائج على النحو الآتي:

- **أن معيار الغرض والسلطة والمسؤولية يؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت قيمة درجة بيتا لمعيار الغرض والسلطة والمسؤولية (0.368)؛ أي أن الزيادة في تطبيق معيار الغرض والسلطة والمسؤولية بدرجة واحدة تقابلها زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية بقيمة (0.368)؛ حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05). وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على أن "هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار غرض وسلطة ومسؤولية التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية".**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من Shamsuddin وJohari (2014)، وعليوي والغربان (2011) التي أثبتت أن عدم حصول المدقّق الداخلي على الدفاتر والبيانات اللازمة لأداء مهامه يضعف من فاعلية نظام الرقابة الداخلية. وكما تتفق النتيجة الحالية مع نتائج دراسة Turki وAwn (2017)، ودراسة Kiabel (2012) التي توصلت إلى أن تمتع فريق التدقيق الداخلي بسلطة كافية يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

- أن معيار الاستقلالية والموضوعية يؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت قيمة درجة بيتا لمعيار الاستقلالية والموضوعية (0.346)؛ أي أن الزيادة في تطبيق معيار الاستقلالية والموضوعية بدرجة واحدة تقابلها زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية بقيمة (0.346)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على أن "هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار الاستقلالية والموضوعية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية".

وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة Mohamud (2013)، ودراسة Modibbo (2015) ودراسة الحسيني والسعبري (2017) التي أثبتت أن الاستقلالية والموضوعية تجعل المدققين الداخليين متحررين من مصالحهم الشخصية والتأثيرات الخارجية، كما تمكنهم من التصرف بحرية وتزيد من قدرتهم في إصدار تقارير موضوعية، وإن استقلالية التدقيق الداخلي تُعد عنصراً جوهرياً لتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

- أن معيار المهارة والعناية المهنية اللازمة يؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية حيث بلغت قيمة درجة بيتا لمعيار المهارة والعناية المهنية اللازمة (0.404)؛ أي أن الزيادة في تطبيق معيار المهارة والعناية المهنية اللازمة بدرجة واحدة تقابلها زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية بقيمة (0.404)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)؛ وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أن "هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار المهارة والعناية المهنية اللازمة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية".

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات كل من Modibbo (2015)، وMohamud (2013) التي توصلت إلى أن مهارة ومهنية المدققين الداخليين وتدريبهم يعزز من قدرتهم في اكتشاف أي خلل أو تقصير في الالتزام بالقوانين واللوائح الموضوعة؛ مما يزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما تتفق مع نتائج دراسة Shamsuddin وJohari (2014)، ودراسة Abbass وAleqab (2013) التي توصلت إلى أن مهارة ومهنية وتدريب المدققين الداخليين سيمكنهم من إنجاز الأعمال المنوطة بهم بسهولة، والقيام بعمليات التدقيق بالشكل الصحيح، وتقديم التوصيات المناسبة في التوقيت المناسب.

- أن معيار تأكيد وتحسين الجودة يؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغت قيمة درجة بيتا لمعيار تأكيد وتحسين الجودة (0.124)؛ أي أن الزيادة في تطبيق معيار تأكيد وتحسين الجودة بدرجة واحدة تقابلها زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية بقيمة (0.124)، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.044)، وهي أقل من (0.05)؛ وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أن "هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لتطبيق معيار تأكيد وتحسين الجودة في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Awdat (2015) من أن جودة التدقيق تؤثر في الأداء المالي، كما تتفق مع دراسة Sudsomboon وJanjaturapat (2011)، Prawitt et al. (2012)، التي أثبتت أن الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الداخلي يحسن من فعالية التدقيق الداخلي، وبالتالي يؤثر إيجابيا في الأداء التنظيمي من خلال تقليل المخاطر وتكاليف التشغيل.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

الاستنتاجات:

أسفرت الدراسة عن جملة من الاستنتاجات، أهمها:

1. أن هناك أثراً إيجابياً لمعايير صفات التدقيق الداخلي ككل في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، حيث إنه كلما تم تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي بشكل أفضل زاد ذلك من فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
2. أن مصدر التأثير الإيجابي لمعايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية يتمثل في توافر صفات الغرض والسلطة والمسؤولية، والمهارة والعناية المهنية اللازمة، والاستقلالية والموضوعية، وبرنامج تأكيد وتحسين الجودة.
3. أن مكونات نظام الرقابة الداخلية فعالة في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية ولاسيما في مجال الالتزام بالقيم الأخلاقية وتحديد أهداف البنك والمخاطر المحيطة بها والترخيص والموافقة، وفصل الواجبات، وتحديد المعلومات المطلوبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
4. أن إدارة البنوك قد أبدت التزاما في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية بما فيه من دعم الادارة العليا، ووضع المعايير والمسؤوليات; مما يعزز من فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

التوصيات:

من خلال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمكن عرض أهم التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

1. ضرورة محافظة البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية على نظام فعال للرقابة الداخلية، مما يساعد في تحقيق أهدافها والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.
2. العمل على توفير السلطة الكافية لنشاط التدقيق الداخلي للوصول إلى الموظفين وكافة المستندات والوثائق اللازمة لأداء مهمة التدقيق.
3. حث مجلس الإدارة وإدارة البنوك على إيلاء نشاط التدقيق الداخلي الاستقلالية التامة لتمكينه من أداء مهامه بعيداً عن التأثيرات الخارجية.
4. يجب أن تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على فريق تدقيق يتمتع بالمعارف والكفاءات والمهارات اللازمة لأداء مهام التدقيق الداخلي.
5. قيام إدارات التدقيق بإجراء التقييم الدوري والمستمر لنشاط التدقيق الداخلي من قبل مدققين من داخل البنك ممن تتوفر فيهم المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي.
6. تنفيذ التقييم الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات، لتقييم مدى التقيّد بمبادئ أخلاقيات المهنة ومعايير التدقيق الداخلي.

المراجع

آل ياسين، محمد محمد (2014)، أثر السمات الشخصية في السلوك القيادي، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، *1* (11)، 71-108.

برابح، بلال (2015)، *تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

البنك المركزي اليمني (2010)، *دليل حوكمة البنوك*، صنعاء، اليمن.

حسن، محمود عبد الوهاب (2016)، دور البرامج التدريبية لديوان الرقابة المالية الاتحادي في تعزيز نظم الرقابة الداخلية، *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة*، *41* (1)، 137-168.

الحسناوي، عقيل حمزة حبيب (2017)، دور الرقابة الداخلية في تدقيق القوائم المالية، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *6* (27).

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

الحسيني، مرتضى محمد، والسعبري، إبراهيم (2017)، توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي، *مجلة جمعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية*، *4* (25)، 1524-1553.

الخالدي، ناهض نمر (2015)، مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO، *مجلة جامعة الأزهر*، *1* (17)، 291-324.

الربيدي، محمد (2012)، تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، *المجلة العربية للمحاسبة*، *15* (1)، 89-122.

الشرعبي، نبيل محمد (2014)، *التطوير المقترح للرقابة الداخلية في البنوك اليمنية من خلال الاصدارات والتشريعات ذات العلاقة* (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بور سعيد، مصر.

شملال، نجاة (2016)، تقييم أثر التدقيق الداخلي في فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، *مجلة المالية والأسواق*، (4)، 164-191.

الشوبكي، يونس (2014)، أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *30* (1)،175-194.

عبيد الله، فايزة (2017)، انعكاسات نظرية الهيكلة القوية على الأثر المتبادل بين تطور دور المحاسبين الإداريين وتطبيق منهجية الستة سيجما، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، *5* (2)، 51-100.

عليوي، زهرة، والغربان، فاطمة صالح مهدي (2011)، تكامل دور التدقيق الداخلي والخارجي لإنجاح أسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *7* (65)، 295-326.

العمري، عبد المغني عبدالوهاب، وعبدالمغني، فضل عبدالفتاح (2006)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *2* (3)، 343-368.

لجنة التدقيق الداخلي (2012)، *دليل اجراءات المراجعة الداخلية لوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط*، صنعاء، اليمن.

لجنة بازل للرقابة المصرفية (2014)، *المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية*، ترجمة اللجنة العربية للرقابة المصرفية، بازل، سويسرا.

محمد، محمد عباس (2010)، العوامل الخمسة الكبرى للشخصية، *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، *30*، 313-334.

المقطري، معاذ (2011). أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *27* (4)، 405–417.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (2010)، *مدخل الإطار العام لاتجاهات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد*، صنعاء، اليمن.

Abbass, D., & Aleqab, M. (2013). Internal auditors' characteristics and audit fees. *International Business Research, 6*(4), 67-80.

Adagye, I. D. (2015). Effective internal control system in the Nasarawa State Tertiary Educational Institutions for Efficiency. I*nternational Journal of Educational and Pedagogical Sciences, 9*(11), 3902-3907.

Al-Matari, Y. A., Mohammed, S. A., & Al-Matari, E. M. (2017). Audit Committee activities and the internal control system of commercial banks operating in Yemen. *International Review of Management and Marketing, 7*(1), 191-196.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

Alzeban, A., & Sawan, N. (2013). The role of internal audit function in the public sector context in Saudi Arabia. *African Journal of Business Management, 7*(6), 443-454.

Arens, A. A., Randal, J. E., & Mark, S. B. (2014). *Auditing and assurance services: An integrated approach*. New York: Pearson Education Inc.

Arulalan, N., & Anojan, V. (2014). Internal audit system and its impact on staff's perception: A Case study of University of Jaffna. *International Journal of Economics, Commerce and Management, 2*(12), 1-20.

Awdat, A. A. (2015). The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan. *Research Journal of Finance and Accounting, 6*(3), 217-225.

Basel Committee on Banking Supervision (2011). T*he internal audit function in banks*. Retrieved from https://www.bis.org/publ/bcbs210.pdf

Dambatta, S. A. (2004). Enhancing the effectiveness of internal audit at local government level in Kano State in Bayero. *International Journal of Accounting Research, 1*(I), 240.

Dellai, H., & Omri, M. A. B. (2016). Factors affecting the internal audit effectiveness in Tunisian Organizations. *Research Journal of Finance and Accounting, 7*(16), 208-221.

Eldridge, S., Iwaarden, J., Wiele, T., & Williams, R. (2014). Management control systems for business processes in uncertain environments. *International Journal of Quality & Reliability Management, 31*(1), 66-81.

Gamage, C. T., Lock, K. L., & Fernando, A. (2014). A proposed research framework effectiveness of internal control system in state commercial banks in Sri Lanka. *International Journal of Scientific Research and Innovative Technology, 1*(5), 25-44.

Hrebik, T. (2015). Internal audit in financial institutions. *Economy & Business Journal, 9*(1), 50-65.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2017). *Definition of internal auditing*. Institute of Internal Auditors, USA.

Karagiorgos, T., Drogalas, G., & Giovanis, N. (2013). *Evaluation of the effectiveness of internal audit in Greek Hotel Business* (Master thesis), University of Macedonia, Greece.

Keane, M., Elder, R. J., & Albring, S. M. (2015). The effect of the type and number of internal control weaknesses and their remediation on audit fees. *Review of Accounting and Finance, 11*(4), 377-399.

Kiabel, B. D. (2012). Internal auditing and performance of government enterprises: a Nigerian study. *Global Journal of Management and Business Research, 12*(6), 1-20.

Lakis, V., & Giriūnas, L. (2012). The concept of internal control system. *Ekonomika, 91*(2), 142-149.

Mahadeen, B., Al-Dmour, R. H., Obeidat, B. Y., & Tarhini, A. (2016). Examining the effect of the organization's internal control system on organizational effectiveness. *International Journal of Business Administration, 7*(6), 22-41.

Modibbo, S. A. (2015). Impact of internal audit unit on the effectiveness of internal control system of Tertiary Educational Institutions in Adamawa State-Nigeria. *International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), 2*(5), 140- 150.

Mohamud, H. A. (2013). Internal auditing practices and internal control system in Somali Remittance Firms. I*nternational journal of business and Social science, 4*(4), 165-172.

Mustika, A. C. (2015). Factors affecting the internal audit effectiveness. *Jurnal Akuntansi dan Auditing, 12*(2), 89-109.

Oussii, A. A., & Taktak, N. B. (2018). Audit report timeliness: Does internal audit function coordination with external auditors matter? Empirical evidence from Tunisia. *EuroMed Journal of Business, 13*(1), 60-74.

Prawitt, D. F., Sharp, N. Y., & Wood, D. A. (2012). Internal audit outsourcing and the risk of misleading or fraudulent financial reporting: Did Sarbanes-Oxley get it wrong?. *Contemporary Accounting Research, 29*(4), 1109-1136.

Rao, M., & Rao, V. S. P. (1997). *Organizational behavior.* Delhi: Konart Publishers.

Saidin, S. & Badara, M. (2013). Impact of the effective internal control. system on the internal audit effectiveness at local government level. *Journal of Social and Development Sciences, 4*(1), 16- 23.

Sakour, A. S., & Laila, N. H. B. (2015). Internal audit effectiveness in Libyan public enterprises. *An International Journal, 7*(2), 12-18.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). *Research methods for business: A skill building approach* (5th ed.). Chichester: John Wiley & Sons.

Shamsuddin, N., & Johari, N. (2014). *The effect of internal audit towards internal control system effectiveness*. E-proceedings of the Conference on Management and Muamalah (CoMM) (301-308), 26-27 May, KUIS Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor, Kajang, Malaysia.

Sudsomboon, S., & Janjaturapat, S. (2011). The effects of internal audit outsourcing effectiveness on firm sustainability, an empirical research of ISO 9001 business in Thailand. *International Journal of Business Research, 11*(1), 217-225.

The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). *Internal control - Integrated framework*. Retrieved from https://www.coso.org/Pages/ic.aspx

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.5

Turki, A. A., & Awn, M. A. (2017). Theoretical discussion of internal audit effectiveness in Kuwaiti industrial SMEs. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7*(1), 107–116.